



مركز الميزان لحقوق الإنسان AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
في قطاع غزة خلال شهر نوفمبر 2013



طائرات الاحتلال الاسرائيلي تقصف مزرعة دواجن شرق خان يونس بتاريخ 2013/11/19

مركز الميزان لحقوق الانسان

غزة بتاريخ 2013/12/8

فهرس المحتويات

3	مقدمة.....
4	توطئة قانونية.....
7	خلاصة إحصائية.....
8	استهداف المدنيين.....
9	القصف الصاروخي والمدفعي:.....
10	عمليات التوغل في المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة.....
12	استهداف الصيادين.....
15	الاعتقال والحجز التعسفي.....
16	الخاتمة.....

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال شهر نوفمبر من العام 2013، يستعرض هذا التقرير الانتهاكات الإسرائيلية بحسب التسلسل الزمني لوقوعها، وذلك وفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي قام بها باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان في مناطق قطاع غزة.

ويتناول التقرير استهداف قوات لاحتلال المدنيين الفلسطينيين في المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، حيث تواصلت تلك الانتهاكات. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فتحت قوات الاحتلال النار تجاه المدنيين الفلسطينيين (4) مرّات، ما أسفر عن اصابة (4) مواطنين بجروح، ويترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة.

ويستعرض التقرير توغل قوات الاحتلال في مناطق مختلفة من قطاع غزة، قامت خلالها آليات الاحتلال بعمليات تسوية وتجريف في الأراضي الزراعية المحاذية للشريط الحدودي مسافة تتراوح ما بين 100-300 متر عن شريط الفصل الحدودي، لتعيد فرض المنطقة الامنية العازلة، وأسفرت عمليات التوغل عن مقتل (4) امن افراد المقاومة خلال محاولتهم التصدي لقوات الاحتلال المتوغلة شرق خان يونس، كما أن تكرار عمليات التوغل حرم مئات المزارعين من الانتفاع من أراضيهم الزراعية القريبة من الشريط الحدودي، خشية تعرضها للتجريف وضياع مجهودهم وتكبدهم خسائر جديدة.

ويظهر التقرير استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين، على عكس ما أعلنته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2012/11/21، من توسيع رقعة الصيد المسموحة إلى ستة أميال بدلاً من ثلاثة أميال، حيث رصد مركز الميزان (12) حالة إطلاق نار تجاه الصيادين خلال مزاولة عملهم، ما أسفر عن اصابة ادهم بجروح. كما اعتقلت قوات الاحتلال (6) صيادين واستولت على قاربي صيد.

ويظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي، حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير اعتقال قوات الاحتلال اعتقال قوات الاحتلال (10) مواطنين، من بينهم (6) صيادين في عرض البحر، و(3) أطفال بالقرب من الشريط الحدودي الفاصل، ومريض بعد توجهه للمعبر لغرض مقابلة المخابرات الإسرائيلية بناء على تقديمه طلب للمرور من أجل العلاج في مستشفى المطلع في القدس.

ويقدم التقرير معلومات إحصائية حول آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر نوفمبر 2013، ويسعى إلى تسليط الضوء على الظروف التي وقعت فيها انتهاكات القانون الدولي من خلال سرده للطرق التي جرت عليها والظروف التي حدثت فيها.

توطئة قانونية

أصبحت الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي في المناطق الفلسطينية التي احتلها في العام 1967 أكثر تنوعاً وتعقيداً وعنفاً. وقد أخذت هذه الانتهاكات منحىً خاصاً منذ أن نفذت إسرائيل خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، والتي انتهت بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2005. ويظهر ذلك جلياً من خلال عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حيث ترتكب قوات انتهاكات منظمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومجمل قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة، مدعية أنها لم تعد قوة احتلال تتحمل مسؤوليات قانونية تجاه القطاع بعد تنفيذ هذه الخطة. غير أن مجمل التحليل القانوني، بما في ذلك مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤكد على أن إسرائيل واصلت ممارسة مستوى من السيطرة الفعلية على قطاع غزة يبقي عليها كدولة احتلال، بما يعنيه ذلك من انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلق بالاحتلال على علاقتها بقطاع غزة.

يرمي القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب للعام 1949، إلى توفير الحماية للمدنيين وممتلكاتهم أثناء حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال. وعليه فإن دولة الاحتلال ليست مطلقة البدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماماً التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي. كما يحظر معاقبة السكان جماعياً ومحاصرتهم ومنع أو عرقلة الإمدادات الإنسانية لهم. وبشكل أساسي إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدئين أساسيين وهما:

● مبدأ الضرورة العسكرية

يجب أن القانون الدولي، للقوات المتحاربة، عدم الالتزام ببعض الواجبات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني عليها في بعض الحالات، بيد أن هذا التحلل ليس، ولا يمكن أن يكون، مطلقاً، بل هو محكوم بمجموعة من القيود التي يعتبر توفرها شرطاً لعدم الالتزام بالقواعد فقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. أحد هذه الشروط هو توفر ضرورة عسكرية قاهرة لا تترك للقوة القائمة بالاحتلال مناصاً من عدم الالتزام بالقواعد. وقد أجمع مفسرو اتفاقية جنيف الرابعة على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعني كل الإجراءات الضرورية التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض. والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) التحلل من بعض القيود، على أن لا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط. غير أن مبدأ الضرورة الحربية لا يمكن أن يستقيم دون التعامل معه بالتوازي مع مبادئ أخرى، كالتناسب والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وعدم انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي غير القابلة للانتقاص، مثل حظر التعذيب وتعتمد استهداف المدنيين، والتعجير القسري وغيرها.

● مبدأ التناسب والتمييز

يأتي مبدأ التناسب كمقيّد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية، لا ينفي ضرورة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب والأسلحة المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها، أو التي يتوقع أن تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم أضراراً كبيرة.

كما يجب على القوات المتحاربة - في سياق تنفيذها للعمليات الحربية - أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة، من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

وتؤكد قواعد القانون الدولي على مجموعة من المبادئ الإنسانية التي يقصد بها حماية المدنيين وأرواحهم وكرامتهم، ومنحهم فرصة لعيش حياة أقرب ما يكون إلى الطبيعية حتى في ظل النزاع المسلح والاحتلال، بما في ذلك حماية وتشغيل الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم، والمياه وغيرها دون إبطاء. وتنص المادة 23 من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلّة حصراً إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصماً. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس". وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم".

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير".

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل "أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتتص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرّون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص".

سياسة الحصار والقانون الدولي:

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة، وهي المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،¹ فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل²، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء³، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية⁴، والحق في التعليم المناسب⁵، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسؤوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسؤولياتها، وأنها تتحمل هذه المسؤوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها. وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال.

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسؤوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، منذ فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسؤوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

¹ راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

² راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

³ راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

⁴ راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

⁵ راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خلاصة إحصائية

تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حادث يرد في هذا التقرير. ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية التي تشير إلى:

- استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء وتعمد القتل باستخدام قوة غير متناسبة وهجمات عشوائية؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين، واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة؛
- استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، قرب حدود الفصل (المزارعين، صائدي العصفير، رعاة الأغنام، جامعي الحصى والحجارة والحديد الخردة والبلاستيك، جامعي الحطب)، واستمرار حرمانهم من مزاوله أعمالهم بحرية؛
- استمرار استهداف التجمعات السلمية، المناهضة لفرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار عمليات الاعتقال التعسفي؛
- استمرار الحصار والإغلاق المشدد الذي ينتهك حرية حركة البضائع والأفراد؛

جدول إحصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال نوفمبر 2013

عدد القتلى	4
عدد الجرحى	5
عدد عمليات التوغل	8
حالات الاعداد على الصيادين	18
عدد المعتقلين	10

استهداف المدنيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يتناولها التقرير، استهداف المدنيين في المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان استهدفت قوات الاحتلال المدنيين الفلسطينيين (4) مرّات في المناطق القريبة من الحدود، ما أسفر عن إصابة (4) مواطنين بجروح متفاوتة، ويترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

يستعرض التقرير حالات استهداف المدنيين خلال شهر نوفمبر 2013، كما يلي:

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل أبراج المراقبة الواقعة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتها الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 21:30 من مساء يوم الاثنين الموافق 2013/11/4، تجاه منطقة الأحمر والقطبانة ومنازل السكان المدنيين القريبة من الحدود شرقي بيت حانون، دون وقوع إصابات أو أضرار، وهو الأمر الذي بثّ الخوف والهلع في نفوس السكان المدنيين لا سيما الأطفال والنساء منهم.
- أطلق جنود الاحتلال المتمركزون داخل الشريط الحدودي، عند حوالي الساعة 11:15 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2013/11/13، النار تجاه شخص اقترب مسافة تقدر بحوالي 100 متراً من الشريط الحدودي شرق بلدة القرارة شمال خان يونس. أسفر إطلاق النار عن إصابة المواطن أشرف فايز حماد أبو ظاهر، (23 عاماً)، وهو من سكان بلدة القرارة، وتم التنسيق عبر الصليب الأحمر لتمكين طواقم الإسعاف من الوصول إليه، وبعد 15 دقيقة من وقوع الحادث تمكنت طواقم الإسعاف من الوصول الى المنطقة حيث تم نقله إلى مستشفى ناصر بخان يونس وتبين أنه أصيب بعيار ناري في ساقه اليمنى مدخل ومخرج، ووصفت حالته بالمتوسطة.
- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي نيران أسلحتها تجاه مجموعة من العمال في مجال الزراعة، وذلك عند حوالي الساعة 14:45 من يوم الأربعاء الموافق 2013/11/15، بينما كانوا متواجدين في أرض زراعية على بعد حوالي (500 متر)، من حدود الفصل شرق قرية المصدر وسط قطاع غزة، أسفر عن إصابة عبد الله محمود عودة أبو منيفي البالغ من العمر (25 عاماً)، بعيار ناري في الصدر، ووصلت سيارة تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وقامت بنقله إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، ومن ثم حول إلى مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة 15:50 من مساء يوم الجمعة الموافق 2013/11/22، تجاه عدد من الشبان المنتزهين الذين تواجدوا قرب الحدود شرقي مقبرة الشهداء الإسلامية شرق جباليا في محافظة شمال غزة، ما تسبب في إصابة اثنين منهم بجراح، وهما/ محمد عادل عفانة (23 عاماً)، بعيار ناري في الساق، واسماعيل سمير علوش (19 عاماً) بشظية عيار ناري في فروة الرأس، ووصفت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراحهما بالطفيفة.

القصف الصاروخي والمدفعي:

صعدت قوات الاحتلال من قصفها المدفعي والجوي مستهدفة مناطق مختلفة من قطاع غزة. وتسمت هذه الهجمات بالعشوائية لجهة عدم اكترائها بالأضرار التي تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم. كما تبث عمليات القصف حالة من الرعب والهلع في نفوس السكان المدنيين، لاسيما الأطفال والنساء منهم خاصة الهجمات الليلية. وحسب توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (7) حالات قصف صاروخي ومدفعي، تسببت في تدمير مزرعتين احدهما للدواجن والاخرى مخصصة لتربية الاغنام والحق القصف اضرار بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي، شرق قرية أم النصر (البدوية)، في محافظة شمال غزة.

يستعرض التقرير حالات استهداف المدنيين خلال شهر نوفمبر 2013، كما يلي:

- قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي بصاروخين اثنين، عند حوالي الساعة 14:35 من يوم الخميس الموافق 2013/11/14، أرض خالية في مناطق الأحمر والفرطة الحدودية شرقي بيت حانون في محافظة شمال غزة، وجاء القصف بشكل مفاجئ، ما تسبب في بثّ الخوف في نفوس المدنيين لا سيما الأطفال والنساء منهم.
- قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بصاروخ واحد عند حوالي الساعة 3:00 من مساء يوم الخميس الموافق 2013/11/14، أرض فارغة شرق حي الزيتون شرق مدينة غزة ولم يسفر القصف عن وقوع إصابات أو أضرار.
- أطلقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي العمودية، صاروخاً واحداً، عند حوالي الساعة 20:50 من يوم الثلاثاء الموافق 2013/11/19، تجاه أحد مواقع المقاومة الفلسطينية، والكائن جوار محطة معالجة مياه الصرف الصحي، شرق قرية أم النصر (البدوية)، في محافظة شمال غزة، أتبعته بصاروخ ثانٍ عند الساعة 21:05، ثم أطلقت طائرات الاحتلال النفاثة صاروخاً ثالثاً تجاه الموقع نفسه عند الساعة 21:15، هز صوت انفجاره المنطقة بأسرها، وتسبب في تدمير الموقع بشكل بالغ- حيث دمرت غرف متتلة فيه- كما تضررت محطة المعالجة المجاورة، حيث تحطم زجاج (6) نوافذ داخل مبناها. كما تسبب القصف الثالث في انقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء كبيرة من المحافظة جراء قطع أسلاك أحد الخطوط الكهربائية المغذية للمنطقة والقادمة من معبر إيرز.
- قصفت طائرات الاحتلال الحربية، بصاروخين على الأقل، عند حوالي الساعة 8:14 مساء الثلاثاء الموافق 2013/11/19، مزرعتين متجاورتين في منطقة حي المنارة، جنوب شرق خان يونس، إحدهما للدواجن تبلغ مساحتها 400 م²، وكان بها 3500 صوص، والثانية مخصصة للأغنام تبلغ مساحتها 550 م²، وكان بها 15 رأس غنم، أسفر القصف عن تدمير المزرعتين دون الإبلاغ عن وقوع إصابات. وتعود ملكية المزرعتين لورثة المرحوم الحاج جمعة بدر إسماعيل إصليح، وبعثاش من العمل في المزرعتين اربعة عائلات قوامها 40 فرداً.
- قصفت طائرات الاحتلال الحربية، بصاروخين على الأقل، عند حوالي الساعة 8:20 مساء الثلاثاء الموافق 2013/11/19، أرض خالية على بعد نحو 250 متراً من الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرق بلدة القرارة، شمال شرقي خان يونس. تسبب القصف بإحداث حفرة كبيرة في المكان دون الإبلاغ عن وقوع إصابات.
- قصفت طائرات الاحتلال الحربية، بصاروخين على الأقل، عند حوالي الساعة 8:25 مساء الثلاثاء الموافق 2013/11/19، أرضاً زراعية في منطقة الزنة في بني سهيلا شرق خان يونس، ما تسبب في احداث حفرة كبيرة في المكان دون الإبلاغ عن وقوع إصابات.

- قصفت المدفعية الإسرائيلية بثلاثة قذائف عند حوالي الساعة 9:25 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2013/11/19، أرض خالية تقع إلى الشرق من سوق السيارات شرق حي الزيتون شرق مدينة غزة، هذا ولم يبلغ عن حصول أضرار أو إصابات جراء هذا القصف.

عمليات التوغل في المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة

واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها واستهداف المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة وسكانها وممتلكاتهم والأراضي الزراعية وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير (7) حالات توغل في مناطق مختلفة من قطاع غزة، قامت خلالها آليات الاحتلال بعمليات تسوية وتجريف في الأراضي الزراعية المحاذية للشريط الحدودي مسافة تتراوح ما بين 100-300 متر عن شريط الفصل الحدودي، وأسفرت عمليات التوغل عن مقتل أربعة أشخاص خلال محاولتهم التصدي لقوات الاحتلال المتوغلة شرق خان يونس، كما أن تكرار عمليات التوغل حرم مئات المزارعين من الانتفاع من أراضيهم الزراعية القريبة من الشريط الحدودي، خشية تعرضها للتجريف وضياع مجهودهم وتكبدهم خسائر جديدة.

يستعرض التقرير عمليات التوغل في المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة خلال شهر نوفمبر 2013، كما يلي:

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعدد من الآليات العسكرية، عند حوالي الساعة 8:00 مساء يوم الخميس الموافق 2013/10/31، انطلاقاً من بوابة السريح على الشريط الحدودي شرق خان يونس، مسافة تقدر بحوالي 200 متر في بلدة القرارة، وشرعت تلك القوات بأعمال تجريف وتمشيط بمحاذاة الشريط الحدودي تجاه الجنوب شرق منطقة الزنة، ورافق عملية التوغل تحليق لطائرات الاستطلاع في سماء المنطقة. وعند حوالي الساعة 11:00 مساء اليوم نفسه، سمع صوت انفجار في منطقة التوغل، تبعه إطلاق نار كثيف كما أطلقت قوت لاحتلال المتوغلة عدة قذائف مدفعية تجاه الحقول الزراعية في المنطقة، وبعد حوالي 10 دقائق أطلقت طائرات مروحية كانت تحلق في سماء المنطقة النار بكثافة تجاه الحقول الزراعية، واستمر سماع دوي الانفجارات وإطلاق النار بشكل كثيف حتى الساعة 11:30 من مساءً. وعند حوالي الساعة 11:30 مساء اليوم نفسه، أعلنت كتائب القسام عن مقتل أحد أعضائها خلال تصدي أفراد المقاومة للقوة المتوغلة شرقي بلدة القرارة وبلدة عيسان الجديدة وهو المواطن ربيع خليل سليمان بركة، (23 عاماً)، بعد إصابته بشظايا في الرأس، وعن إصابة شخص آخر من أفراد المقاومة بجروح متوسطة، وتم نقلهما إلى مستشفى ناصر في خان يونس. واستمرت عملية التوغل في المنطقة وسط إطلاق نار متقطع وتحليق مكثف لطائرات الاحتلال في سماء المنطقة حتى الساعة 2:30 من فجر يوم الجمعة الموافق 2013/11/1، حيث انسحبت قوت الاحتلال الإسرائيلي من منطقة التوغل وأعدت انتشارها داخل الشريط الحدودي الفصل. وعند حوالي الساعة 5:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2013/11/1، أطلقت طائرة حربية تابعة لقوات الاحتلال صاروخاً، تجاه أرض زراعية في منطقة القرارة، شرق خان يونس، ما تسبب بإحداث حفرة في المكان دون الإبلاغ عن وقوع إصابات. وعند حوالي الساعة 5:30 صباحاً أعلنت كتائب القسام عن مقتل ثلاثة من أعضائها نتيجة القصف الإسرائيلي والاشتباكات التي شهدتها منطقة التوغل وهم: خالد محمد جمعة أبو بكرة، (35 عاماً)، محمد رشيد حسين داوود، (26 عاماً)، محمد عصام عمر القصاص، (23 عاماً). ولم تسمح قوات الاحتلال الإسرائيلي لطواقم الاسعاف والدفاع المدني من الوصول الى المكان لنقل الشهداء وأعاق عملهم لمدة 32 ساعة تقريباً، حيث سمحت للطواقم الطبية والصليب الأحمر بالوصول الى المكان عند

حوالي الساعة 8:00 من صباح يوم السبت الموافق 2013/11/2، وتواصلت عملية البحث حتى الساعة 4:00 مساء اليوم نفسه وتمكنت خلال هذه الفترة طواقم الاسعاف من انتشال جثة الشهيد خالد محمد ابو بكر، من نفق تابع لكتائب القسام في المنطقة وكان مصاب بحروق في الوجه وكدمات وكسور، بينما لم تتمكن طواقم الاسعاف من العثور على جثتي الشهيدين في مكان وقوع الحادث.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقوة مكونة من (8) آليات عسكرية، عند حوالي الساعة 1:00 من فجر يوم الأحد الموافق 2013/11/03، انطلاقاً من حدود الفصل الشمالية في منطقة السيفا شمال غرب بيت لاهيا لمسافة تقدر بـ 200 متراً من الحدود، وسط إطلاق نار متقطع، ما دفع المزارعين المتواجدين في مناطق السيفا وبورة أبو سمرة إلى مغادرة مزارعهم خوفاً على حياتهم، واتخذت الآليات المتوغلة مساراً لها بمحاذاة حدود الفصل تجاه الشرق حتى وصلت المنطقة الصناعية المدمرة غربي معبر بيت حانون (إيرز)، وانسحبت من المنطقة عند حوالي الساعة 11:00 من صباح اليوم نفسه، دون وقوع إصابات أو أضرار.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقوة مكونة من (8) آليات عسكرية، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2013/11/7، انطلاقاً من حدود الفصل الشمالية، في منطقة بورة أبو سمرة شمال بيت لاهيا، لمسافة تقدر بـ 300 متراً من الحدود، وسط إطلاق نار متقطع، ما دفع المزارعين المتواجدين في المنطقة إلى مغادرة مزارعهم خوفاً على حياتهم، وانسحبت من المنطقة في ساعات صباح اليوم نفسه، دون وقوع إصابات أو أضرار.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقوة مكونة من (4) آليات عسكرية، عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2013/11/8، انطلاقاً من حدود الفصل الشرقية، في المنطقة الحدودية الواقعة شرق مقبرة الشهداء الإسلامية شرق جباليا، لمسافة تقدر بـ 200 متراً من الحدود، وسط إطلاق نار متقطع، ما دفع المزارعين المتواجدين في المنطقة إلى مغادرة مزارعهم خوفاً على حياتهم، واتخذت الآليات المتوغلة مساراً لها تجاه الشمال، وانسحبت من منطقة أبو صفية الحدودية عند حوالي الساعة 12:00 من منتصف اليوم نفسه.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلية معززة بنحو 4 جرافات انطلاقاً من حدود الفصل الواقعة شمال شرق قرية وادي غزة جحر الديك، عند حوالي الساعة 7:00 صباح يوم الأربعاء 2012/11/13. ووصلت توغّلها لمسافة 200 متر، ثم اتجهت جنوباً بمحاذاة حدود الفصل حيث أجرت عمليات تسوية وتجريف في الأراضي المحاذية، وعند حوالي الساعة 9:30 من صباح نفس اليوم انسحبت إلى داخل حدود الفصل.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 8:00 صباح يوم الأربعاء الموافق 2013/11/13، بعدد من الآليات العسكرية، في بلدة خزاعة شرق خان يونس، مسافة تقدر بحوالي 200 متر، وتقدمت جنوباً بمحاذاة الشريط الحدودي الفاصل تجاه بلدة الفخاري، وشرعت في اعمال تسوية وتمشيط في المنطقة على امتداد الشريط الحدودي، واستمرت عملية التوغل حتى الساعة 9:30 صباحاً، حيث اعادت قوات الاحتلال انتشارها داخل الشريط الحدودي.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعدد من الآليات العسكرية، عند حوالي الساعة 8:45 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/11/19، مسافة تقدر بحوالي 200 متر شرق بلدة القرارة، شرق خان يونس. وشرعت تلك القوات في أعمال تجريف وتسوية في المنطقة التي شهدت نهاية الشهر الماضي تفجير نفق واشتباكات مع عناصر من المقاومة في المنطقة. واستمرت عملية التوغل لعدة ساعات وسط إطلاق نار متقطع وإطلاق عدد من القذائف المدفعية، واعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتشارها الى داخل الشريط الحدودي عند حوالي الساعة 11:30 صباحاً.

استهداف الصيادين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الفترة التي يتناولها التقرير على عكس ما أعلنته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2012/11/21، من توسيع رقعة الصيد المسموحة إلى ستة أميال بدلاً من ثلاثة أميال، حيث رصد مركز الميزان (12) حالة إطلاق نار تجاه الصيادين، كما اعتقلت قوات الاحتلال (6) صيادين، وتم الاستيلاء على قاربي صيد، وتخريب معدات صيد لعدد من الصيادين في عرض البحر.

والجدير ذكره أن اتفاقيات أوسلو كانت منحت الصيادين الفلسطينيين الحق في الصيد لمسافة (20) ميل بحري وأن تقليص هذه المساحة بدأ كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي للسكان، حيث فرضت سلطات الاحتلال الإغلاق الشامل على قطاع غزة بتاريخ 2000/10/9، ومنذ ذلك التاريخ دأبت على تقليص المساحة من 20 ميل إلى 12 ميل ثم 6 أميال وصولاً إلى الثلاثة أميال في أواخر كانون الثاني (يناير) 2009. ويستمر إغلاق البحر في وجه الصيادين كجزء من سياسة العقاب الجماعي المتمثل في الحصار والإغلاق الذي تواصل تلك القوات فرضه على قطاع غزة بشكل شامل منذ أيلول (سبتمبر) 2007.

ويستعرض التقرير الأحداث التي خلالها استهداف الصيادين الفلسطينيين على النحو الآتي:

- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 20:00 من يوم الجمعة الموافق 2013/11/1 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر غربي شاطئ محافظة رفح، على بعد ميل ونصف تقريباً من الشاطئ.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 20:30 من يوم السبت الموافق 2013/11/2 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة - القريبة من حدود الفصل المائية - غربي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 00:30 من يوم السبت الموافق 2013/11/2 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر غربي ميناء الصيادين في غزة، كما وفتحت خرطوم مياهها بشكل كثيف تجاه المراكب نفسها.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 19:00 من يوم السبت الموافق 2013/11/2 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر غربي شاطئ محافظة رفح، وقد افاد أحد الصيادين المركز بأن إطلاق النار استمر لمدة ثلاث ساعات بشكل متقطع وبأنه جرى على بعد ميل بحري ونصف الميل تقريباً من الشاطئ، دون أن يبلغ عن وقوع أضرار أو إصابات، كما وفتحت النار عند حوالي الساعة 20:00 من يوم الجمعة الموافق 2013/11/1 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في المنطقة نفسها.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 5:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2013/11/7 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة - القريبة من حدود الفصل المائية - غربي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة.
- قوات الاحتلال تفتح النار تجاه الصيادين وتتسبب في فقدانهم شباكهم وتصيب أحدهم قبل اعتقاله وشقيقه في بيت لاهيا فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 4:30 من فجر يوم السبت الموافق

2013/11/9، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة- القريبة من حدود الفصل المائية- غربي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن الصيادين نصبوا شبك الصيد قرب المنطقة (K) الحدودية المائية شمالاً، فسحبها التيار شمالاً على حدود المنطقة، وبمجرد اقترابهم منها- دون أن يدخلوها- فتحت أحد الزوارق النار تجاههم بشكل مباشر، ما دفعهم إلى ترك الشباك والتراجع جنوباً، ما أدى إلى الحاق اضرار بالصيادين المتضررين هم: صبحي محمد موسى سعد الله (55 عاماً) فقد "14" قطعة من الشباك، حاتم صالح رشدي أبو وردة (40 عاماً) فقد "14" قطعة من الشباك، ومحمد أمين رشدي أبو وردة (20 عاماً) فقد "12" قطعة من الشباك.

- عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2013/11/10، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأخوين: صدام صالح رشدي أبو وردة (23 عاماً)، وشقيقه: محمود (18 عاماً)، وأفاد الصياد: فضل أبو وردة شقيق المعتقلين المركز، بأن شقيقه توجه إلى شاطئ البحر عند حوالي الساعة 9:00 من صباح اليوم نفسه لغرض العثور على شبك الصيد الخاصة بعائلتهم واحضارها، إلا أن قوات الاحتلال فتحت النار تجاه قاربهما (حسكة مجداف)، واقتربت منهما، وأجبرتهما على السباحة تجاه الزورق، ثم اقتادتهما والحسكة تجاه شمالاً إلى مكان غير معلوم. والجدير ذكره أن الصيادين من سكان منطقة النزلة بجباليا في محافظة شمال غزة. هذا وأفرجت قوات الاحتلال عنهما عند حوالي الساعة 21:00 من مساء اليوم نفسه من خلال معبر بيت حانون (إيرز)، وتبين أن محمود أصيب بشظية في يمين خصره أثناء إطلاق النار على قاربهم قبيل عملية الاعتقال، ووصفت المصادر الطبية جراحه بالطفيفة.

- فتحت زوارق الاحتلال التابعة لسلح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 14:30 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2013/11/12، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين غرب خان يونس، استمر إطلاق النار بشكل متقطع حتى الساعة 4:00 من فجر يوم الأربعاء الموافق 2013/11/13، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

- استهدفت الزوارق الحربية الإسرائيلية عند حوالي الساعة 17:30 من يوم الثلاثاء الموافق 2013/11/12 مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة- القريبة من حدود الفصل المائية- غربي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، وتفيد التحقيقات الميدانية بأن الزوارق قامت برش المياه من خلال خرطوم تجاه أحد المراكب (لنش) على مسافة 6 أميال داخل مياه البحر ما اضطر للنش إلى التراجع تجاه الجنون، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 06:30 من صباح الأربعاء الموافق 2013/11/13 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة- القريبة من حدود الفصل المائية- غربي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة.

- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 20:00 من صباح يوم السبت الموافق 2013/11/16 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة- القريبة من حدود الفصل المائية- غربي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة.

- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 18:20 من مساء يوم الأحد الموافق 2013/11/17 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة- القريبة من حدود الفصل المائية- غربي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، وتفيد التحقيقات الميدانية أن أحد الزوارق اقترب من أحد لنشات الجر الفلسطينية وإحدى الحسكات، وأطلق النار عليها بشكل مباشر، وأجبر صيادين اثنين كانا على متن الحسكة من النزول للماء والسباحة تجاه الزورق، ومن ثم اعتقلهما واقتادهما تجاه الشمال، وهما: عمار أسعد محمد السلطان (20 عاماً)،

ومحسن أكرم دياب زايد (24 عاماً)، وكلاهما من سكان حي السلاطين في بيت لاهيا، وأُخلي سبيلهم عند حوالي الساعة 3:00 من فجر الاثنين الموافق 2013/11/18. وأفاد ذوي المعتقلين المركز بأن قوات الاحتلال استولت على القارب (الحسكة) والشباك الخاصة بهم.

- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 18:00 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2013/11/27 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر على مسافة تقدر بحوالي ميل بحري قبالة ميناء الصيادين الجديد، غربي مدينة رفح، وتفيد التحقيقات الميدانية أن أحد القوارب المطاطية اقترب من قارب صيد فلسطيني صغير (حسكة مجداف)، وأمر من عليه بخلع ملابسهم والسباحة تجاه القارب المطاطي، وعند رفضهم السباحة، أطلق الجنود النار قرب القارب، ما أجبر صيادين اثنين كانا على متن الحسكة من خلع ملابسهم، حيث خطفهم الجنود عن قاربهم، وقيدوهم وعصبوا أعينهم، وبعد حوالي (30) دقيقة نقلوهم إلى الزورق الحربي، وألبسوا ملابس غير ملابسهم (ترنق)، وبعد ثلاثين دقيقة نقلوا لقارب مطاطي الذي انطلق بهم، حتى وصل لميناء بحري، خضعوا للتحقيق، وأجبروا على النوم طوال الليل وهم مقيدون اليدين ومعصوبي الأعين ، وهما: محمود خليل محمود حسونة (17 عاماً)، وأحمد خليل محمود حسونة (16 عاماً)، وكلاهما من سكان القرية السويدية في منطقة المواصي، جنوب غرب مدينة رفح، وأُخلي سبيلهم عند حوالي الساعة 12:00 من بعد ظهر الخميس الموافق 2013/11/28. وأفاد ذوو المعتقلين المركز بأن قوات الاحتلال استولت على القارب الصغير (حسكة مجداف) والشباك الخاصة بهم.

الاعتقال والحجز التعسفي

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع، أو من خلال مطاردة الصيادين واستخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم. في انتهاك يوضح مدى تحلل تلك القوات من التزاماتها القانونية التي تفرضها قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

وحسب توثيق مركز الميزان فقد شهدت الفترة التي يتناولها التقرير اعتقال قوات الاحتلال (10) مواطنين، من بينهم (6) صيادين و(3) أطفال بالقرب من الشريط الحدودي الفاصل، ومريض بعد توجهه للمعبر لغرض مقابلة المخابرات الإسرائيلية، بناء على تقديمه طلب للمرور من أجل العلاج في مستشفى المطلع في القدس.

يستعرض التقرير حالات الاعتقال على النحو الآتي:

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة في معبر بيت حانون (إيرز)، عند حوالي الساعة 9:00 من يوم الخميس الموافق 14/11/2013، المريض: عبد الله أحمد عودة أبو عاذرة (24 عاماً) من سكان رفح، بعد توجهه للمعبر لغرض مقابلة المخابرات الإسرائيلية، بناء على تقديمه طلب للمرور من أجل العلاج في مستشفى المطلع في القدس، حيث يعاني من مرض - اضطرابات - في الأذن. وتفيد التحقيقات الميدانية أن أبو عاذرة توجه للمعبر عند حوالي الساعة 8:00 من صباح الخميس نفسه حيث أخضع للتحقيق، وأفاد والده انه اتصل على الارتباط الفلسطيني نتيجة عدم عودته نجله حتى ساعات المساء، ويعد المتابعة أبلغوه عند حوالي الساعة 19:00 من مساء اليوم نفسه بأنه معتقل لدى قوات الاحتلال.

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة أطفال عند حوالي الساعة 12:30 مساء يوم السبت الموافق 2013/11/23، ووفقاً للمعلومات المتوفرة وإفادة أحدهم فقد تسلل ثلاثة أطفال من سكان المنطقة الشرقية من قرية وادي غزة (جحر الديك) ولاحتقتهم قوات الاحتلال وبعد ذلك قامت باعتقالهم، واقتيادهم إلى أحد مراكز التحقيق حيث أخضوا للتحقيق ومن ثم أطلق سراحهم عبر معبر بيت حانون "إيرز" عند حوالي الساعة 4:00 من نفس اليوم. والمعتقلين هم: عياد جمعان عياد البحابصة البالغ من العمر 17 عاماً، محمد فوزي عطية أبو غنيم (السواركة) البالغ من العمر 17 عاماً، أحمد صبري محيسن أبو ضاهر البالغ من العمر 17 عاماً. المنطقة العازلة تسلل

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة؛ من خلال استمرار أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز وتعمد استهداف المدنيين؛ واستمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمانهم من الصيد. كما يظهر التقرير الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في المناطق التي تقيد حق الفلسطينيين في الوصول إليها في البر والبحر، حيث تواصل قوات الاحتلال ارتكاب انتهاكات منظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان باستهدافها المتكرر للمدنيين والمزارعين الذين يحرمون من مصادر رزقهم، كما يتعرضون للقتل والإصابة والاعتقال التعسفي على نحو يمس بكرامتهم الإنسانية على عكس ما أعلنته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2012/11/21.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي. كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية المناسبة؛ ومواصلة الاعتقالات التعسفية. ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتندور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة، شجع - ولم يزل - تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

ويطالب مركز الميزان المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. ومركز الميزان يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ويرقى الحصار وجملة الممارسات الأخرى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى